دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

The role of small and medium enterprises in diversifying exports outside the hydrocarbon sector in Algeria

ط.د لقرع فايزة
مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الافريقي
جامعة الشلف – الجزائر
f.lagraa91@gmail.

د.طيبة عبد العزيز[1]
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية
جامعة الشلف – الجزائر
taiba2772@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/13
تاريخ النشر: 05 /03/ 2019

Abstract

The aim of this article is to find out how to make the SME sector contribute to the diversification of exports outside hydrocarbons in light of fluctuations in oil prices. Algeria as an oil country trying to diversify its exports and not rely on one product to avoid the effects of oil price fluctuations by activating the role of small and medium enterprises In terms of quality and competitiveness to penetrate the international markets and exit from unilateralism in export, they did not reach the number of institutions in terms of number and intensity to international standards, and was unable to upgrade and diversify exports outside the hydrocarbons sector due to the absence of competitive climate and economic efficiency in the (SMEs), as well as the need to re-examine the ways in which small and medium enterprises can be developed in terms of increasing their number and intensity, and directing them to invest in various sectors (industrial, agricultural and service) and products with competitive advantages....

Key words : small and medium enterprises, Oil price fluctuations, non-hydrocarbon exports prices,Algeria.

مقدمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل قطاعا محوريا في الاقتصاد الجزائري، مما يستدعي العمل على ترقية ودعم هذه المؤسسات والرفع من قدرتها على التنافسية لمواجهة تحديات المنافسة العالمية وتجاوز الأحادية في التصدير، حيث هيمن فيها قطاع المحروقات على أكثر من 94% من الحجم الإجمالي للصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية له، ويتعرض للصدمات النفطية على غرار ما حدث في سنتي 2009 و2014، أين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير، وتسببت في انخفاض الصادرات وحدوث عجز في التوازنات الخارجية والداخلية.

إن تجدد الصدمات النفطية يستدعى من السلطات انتهاج إستراتيجية لترقية الصادرات خارج قطاع النفط في إطار إصلاحات شاملة وهيكلية الاقتصاد الوطني من خلال طرح جملة من الحوافز تصب جلها في تحفيز المؤسسات الوطنية ورفع قدرتها نحو اختراق الأسواق الدولية خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مما سبق نطرح السؤال التالي: **إلى أي مدى يمكن أن تنجح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل التقلبات المتجددة لأسعار النفط ؟**

1 – المؤلف المرسل: طيبة عبد العزيز ، مايل: taiba2772@gmail.com

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع البحث أهمية بالغة باعتباره يتناول قطاعا اقتصاديا مهما يتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي أصبح تؤديه في العديد من الاقتصاديات التي تبنته كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وتوفير مناصب التشغيل، وخلق الانسجام والتكامل في تركيبة النسيج الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمته في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الأقاليم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن اعتباره بديلا لترقية وتنويع الصادرات خاصة في الاقتصادات النفطية قصد تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية.

الهدف من البحث وفرضيات الدراسة.

نهدف من خلال هذا المقال إلى البحث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج المحروقات وعن السياسات الكفيلة بتطوير هذا القطاع في الجزائر ليساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بناء على السؤال المطروح والهدف من البحث نفترض أن قطاع المؤسسات الصغيرة لا يساهم بشكل كبير في تنمية الصادرات خارج المحروقات باعتبار الإطار القانوني له غير محفز على ذلك إلى جانب الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني.

المنهج البحث وحدود الدراسة.

ولبلوغ هذا الهدف اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي مستخدمين أداة الوصف لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واعتمدنا على أداة التحليل للأسباب والتداعيات الصدمات النفطية على أداء الاقتصاد الوطني، وكيفية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مستندين على التقارير والإحصائيات التي تقدمها المؤسسات والهيئات الرسمية الجزائرية من الوزارة الوصية على القطاع، وزارة المالية، بنك الجزائر والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حيث اقتصرنا في الحدود الزمنية للدراسة على الفترة 2010-2017 التي تجددت فيها الصدمات النفطية وتأثرت صادرات المحروقات، مما استدعى البحث عن البدائل لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد هذه البدائل.

أقسام الدراسة.

لتحقيق الغرض المرجو من البحث، قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية ممثلة في:

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثاني: تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من دول العالم لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، كما أنها تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية من آليات التنويع الاقتصادي من خلال ما تقدمه للسوق المحلي والخارجي من منتجات، الأمر الذي يحد من اللجوء إلى الاستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات، ومن ثمة زيادة الدخل وخلق فرص عمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر من اعتمادها على الكثافة الرأسمالية.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع حدود فاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى يعتبر صعبا نوعا ما، لأن هذا التعريف يبقى نسبي وديناميكي يتغير من اقتصاد لآخر حسب طبيعة وخصوصيات كل اقتصاد، وكذا باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي.

يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية[1]، ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2017 في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	1 – 9	< 40 مليون دج	< 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 – 49	< 400 مليون دج	< 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 – 250	< 400- 4 مليار دج	< 200 – 1 مليار دج

المصدر: القانون رقم 17 - 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص6.

يتضح من الجدول أعلاه أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 17 - 02 يختلف عنه في القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 [2] في تصنيف المؤسسات من حيث رقم أعمال المؤسسة ومجموع حصيلتها السنوية، إذ تم مضاعفة رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب صنف كل مؤسسة في القانون الجديد – لم يتغير تصنيف المؤسسات من حيث معيار عدد العمال- ليتماشى والتطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العقدين الأخيرين سواء تعلق الأمر بتقلبات أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم وتغير نظم وأدوات تمويل المؤسسات، ويهدف القانون الجديد إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة[3].

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد دورا هاما، وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية: العمالة الموظفة، العدد الإجمالي للمؤسسات، التركيب التكاملي للنسيج الصناعي، الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة المتحققة.[4]

يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا داعما التنمية في الجزائر من خلال مساهمتها في توفير فرص العمل الجديدة، تحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية بالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة في توفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار والتصدير إلى الأسواق الأجنبية.[5]

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك، وبالنظر إلى الإصلاحات وبرامج التأهيل المسطرة للرقي بهذا القطاع، فقد أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات سواء كانت خاصة أو عمومية، وفقا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة المعنية.

الجدول رقم 02 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2008-2017

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤسسة خاصة	518900	570240	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236
مؤسسة عامة	625	598	557	572	557	557	542	532	390	267
المجموع	519526	570838	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503
كثافة م ص م [1]	15	16	16	18	20	21	21	23	25	26

[1] تعبر كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن عدد هذه المؤسسات لكل ألف نسمة.

المصدر:

- bulletin d'infirmation statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines,n°18,n°20 ,n°22, n°24,n°26 ,n°28,n°30,n°32,(2009- Mai2018)

من خلال الجدول رقم02 يتضح أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تزايدا مستمرا من سنة لأخرى، حيث مع نهاية سنة 2016 بلغ عددها 1022621 مؤسسة مقارنة بـ 519526 مؤسسة في نهاية سنة 2008 بزيادة قدرت بـ 96.8%، وبلغت 1074503 مؤسسة في عام 2017، وهذا بفعل السياسة المنتهجة من طرف السلطات العمومية والرامية لتشجيع الاستثمار من خلال دعم وتمويل إنشاء المؤسسات في القطاع الخاص، وهذا مؤشر دال على مدى الاهتمام بهذه المؤسسات بمختلف قطاعاتها وذلك لدورها الفعال الاقتصادي والاجتماعي من خلال الدعم حكومي والبرامج التوجيهية وتوفير آليات لتنشيط وإزاحة العراقيل عن هذه المؤسسات. ونتيجة للتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري تقلص عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، بسبب تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي، حيث أن النسبة الغالبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في القطاع الخاص بنسبة 99.96%، وتستحوذ المؤسسات العمومية على نسبة 0.04% فقط.

وبالرغم من تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى، إلا أن ذلك يبقى ضئيلا وغير كاف خاصة إذا ما قارناه مع بلدان أخرى لعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تطورها وتنميتها، فبالنظر إلى كثافة هذه المؤسسات، فهي في تطور مستمر ولكن لم تصل إلى متوسط الكثافة المعتمدة عالميا (45 مؤسسة لكل ألف نسمة)، فلم تتعد الكثافة نصف المتوسط العالمي إلا بعد سنة2015 (23 مؤسسة لكل ألف نسمة)، لذا يتطلب مضاعفة عدد هذه المؤسسات في الجزائر حتى تصل إلى المعايير العالمية في عدد تستطيع تأدية الدور المنوط بها في مجال التشغيل وخلق القيمة المضافة وتنويع الصادرات.

المحور الثاني: تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تظهر تداعيات تقلبات أسعار النفط جليا وبشكل واضح- وان كانت كل التصريحات الرسمية تحاول أن تنفي هذه التداعيات- على أداء الاقتصاد الوطني، فإن الأمر بات أكثر وضوحا، وبدأت آثارها السلبية تتجلى في يوميات المواطنين.

أولا: تطور أسعار النفط في الجزائر.

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية، وتتميز الأسعار السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية في العالم سواء الاقتصادية أو السياسية أو غيرها، و يمكن إبراز تطور أسعار النفط في الجزائر خلال فترة 2000 – 2017 إلى ثلاثة فترات مختلفة تخللها حدوث صدمتين نفطيتين لأسعار النفط، تتمثل الصدمة الأولى في تراجع الأسعار في 2009 إثر حدوث الأزمة المالية العالمية في 2008 (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية)، بينما حدثت الصدمة الثانية في منتصف 2014، وكانت تداعياتها أكبر على الاقتصاد الوطني مقارنة بالصدمة الأولى. تتلخص هذه الفترات كما يلي:

1.الفترة الأولى (2000 – 2009):

تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة، حيث شهدت هذه الفترة زيادة غير مسبوقة في الطلب من طرف الاقتصاديات الناشئة، حيث ارتفعت أسعار النفط من 23.12 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 98.45 دولار للبرميل سنة 2008 بزيادة قياسية قدرت بـ 325% حيث شهدت السوق النفطية أعلى مستوى قياسي لسعر النفط منذ أزمة 1973، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر حيث انخفضت أسعار النفط إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009، مسجلة انخفاض قدر بحوالي 36 % نتيجة الأزمة المالية العالمية في 2008.

2. الفترة الثانية (2010 – 2013):

عرفت هذه الفترة انتعاش في أسعر النفط ابتداء من 2010، وشهد عام2011 عودة أسعار النفط إلى عتبة 100 دولار للبرميل حيث ارتفع سعر النفط بشكل ملحوظ ووصوله إلى مستويات غير مسبوقة وبلغ 112.6 دولار للبرميل وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية في نهاية عام 2010 وأزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة خاصة منطقة الأورو، وتقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية، بينما انخفض بشكل طفيف في عام 2013 إلى 109.17 دولار للبرميل.

3. الفترة الثالثة (2014 – 2017)

بعد ثلاث سنوات من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر برميل النفط والتي قدرت بـ 110 دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة من 2011 - جوان 2014 ، بدأت الأسعار في الانخفاض من منتصف 2014 ، وزادت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من 50 % في نهاية2014 ، لتستمر سلسلة الانخفاضات إلى غاية يومنا هذا، فانتقل من 98.45 دولار للبرميل سنة 2014 إلى نحو 52 دولار للبرميل سنة 2015، لينخفض إلى حوالي النصف عما كان عليه سابقا، ثم استمر في الانخفاض سنة 2016 حيث بلغ 44.8 دولار للبرميل، ليفقد النفط حوالي ثلث قيمته في 2015 و 2016 على التوالي، ويراجع ذلك إلى الأسباب التالية: ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط، حيث وصل إلى مليون برميل يوميا، انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية.

الجدول رقم03 : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000 – 2017

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.59	61.00	74.43	98.45

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط	62.20	80.01	112.6	111.39	109.17	99.32	52.46	44.8	50.83

المصدر:- قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، السداسي الثاني 2017، ص 188.

- الوزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية 2018، ص 43.

ثانيا: أسباب انخفاض أسعار النفط

يمثل قطاع النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي عموما وللاقتصاديات النفطية بشكل الخاص، وتاريخه حافل بالأزمات ولا شك أن صدمة انخفاض أسعار النفط ابتداء من منتصف سنة 2014 ما هي إلا حلقة في تاريخ الأزمات المتكررة والمتجددة التي تعرفها السوق الدولية للنفط، وبالتالي تعتمد أسعاره عل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. وترجع أسباب الصدمة الأخيرة إلى مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خاصة على الأسعار، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:[6]

1. زيادة العرض وانخفاض الطلب: يعود التراجع في الطلب على النفط للأزمة الاقتصادية والركود الاقتصادي الذي ميز السنوات الأخيرة اقتصاديات أكبر الدول مؤديا إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي تدني أسعاره وانخفاض معدلات النمو حيث سجل معدل نمو بـ 6.9 % في 2015، وهو أضعف معدل له منذ الأزمة المالية العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة ضخ في الأسواق كميات من النفط الصخري من قبل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن السوق يعرف فائضا في العرض مقابل انكماش في الطلب.[7] حيث أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما خلق تخمة في المعروض العالمي.[8] كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة إلى التراجع الشديد للأسعار.

2. ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي : أدى قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة ب % 0.25 في نهاية ديسمبر 2015إلى زيادة الطلب على الدولار مما رفع من قيمته أمام العملات الأخرى، وبحكم العلاقة العكسية الموجودة بين قيمة الدولار وأسعار النفط لكون النفط الخام مسعر بالدولار فإن ذلك ساهم في الانخفاض التدريجي لأسعار النفط.

3. العامل السياسي : إضافة إلى العوامل الاقتصادية السابقة الذكر، فلا يمكن تجاهل دور العامل السياسي في التأثير على أسعار النفط، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من اجل إعادة رسم خريطة المصالح الإستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ خاصة في الشرق الأوسط إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول، وكبح إرادتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى وقد ساهمت " السعودية – روسيا –إيران– الولايات المتحدة – العراق "وهي دول ذات قدرات إنتاجية كبيرة في إغراق أسواق النفط بكميات زائدة عن الطلب مما عجل في انخفاض الأسعار واستدامة هذا الانخفاض. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض أسعار النفط، وهي خارج سيطرة الجزائر وليس بمقدورها التحكم فيها، وهذا ما يزيد من حدة الأزمة وتأثيراتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الوطنية.

ثالثا: انعكاسات أزمة أسعار النفط على أداء الاقتصاد الجزائري

نستطيع تبيان الآثار السلبية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التالية:

1. انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة : يظهر جليا الارتباط الوثيق بين أسعار النفط وتقدير الموازنة العامة في الجزائر من خلال ما جاء في قانون المالية لسنة 2016 والذي عرف تقليص في حجم النفقات العامة (سياسة ترشيد النفقات العامة) بنسبة 8.8% مقارنة بسنة 2015 ، حيث سجل انخفاض في ميزانية التسيير بنسبة 3.3% ، كما انخفضت ميزانية التجهيز

بنسبة16% [9]. إن ضبط الإنفاق ما هو إلا جزء من معادلة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يشكل إيجاد مصادر جديدة للإيرادات اعتبارا مهما آخر. وخلال سنة 2015 زاد عجز الموازنة العامة– مقارنة بسنة 2014 – ليصل إلى 19.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية التي بلغت 2373,5 مليار دينار مقابل 3388,4 مليار دينار في 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط ابتداء من 2014، ثم انخفض العجز إلى حوالي 13.5% من الناتج سنة 2016 نتيجة استمرار الانخفاض في الإيرادات النفطية تزامن مع تراجع في النفقات العامة بسبب سياسة التقشف وترشيد الإنفاق العام.

الجدول رقم 04: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة

الوحدة: مليار دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العامة	4392,9	5790,1	6339,3	5957,5	5738,4	5103,1	5110,1	6182.8
النفقات العامة	4466,9	5853,6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3
رصيد الموازنة العامة	74-	63,5-	718.8-	66.6-	1257,3-	2553,2-	2187.4-	1206,5-
الجباية البترولية	2905	3979,7	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5	1781,1	2372,5
نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة (%)	48.84	43.82	39.93	41.48	40.17	37.85	33.58	36.18

المصدر: – بنك الجزائر، التقرير السنوي2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر،جويلية2018،ص 144.

– الوزارة المالية، تقرير عرض قانون المالية لسنة 2016 ،2017، 2018

2. انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي: تمثل الإيرادات النفطية حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وعليه فكل انهيار في أسعار النفط سوف يؤثر بشكل سلبي ومباشر على ثلث هذا الناتج، وعليه فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفض خلال الربع الثالث من سنة 2017 إلى 2.2% مقارنة بسنة 2010 نتيجة انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 05: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: مليار دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	11991.6	14526.2	16115.5	16643.8	17242.5	16591.9	17407.8	19324.6
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	3.4	2.4	3.3	2.7	3.5	3.1-	3.3	2.2
حصة قطاع المحروقات من الناتج (%)	34.9	36.1	34.4	29.8	27	18.8	17.4	18.6

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25 ، مارس2014 ، ص26. (2010 – 2012)

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40 ، ديسمبر2017 ، ص26. (2013 – 2017)

3. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية: تظهر تجليات الانخفاض الكبير في أسعار النفط بشكل واضح وسريع على الميزان التجاري الجزائري الذي يمثل نصيب مداخيل النفط 95% من الصادرات الجزائرية، وكل عجز في الميزان التجاري بشكل سريع يضعف قدرة الدولة على تأمين وارداتها خلال السنوات المقبلة، وقد حدث ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري خلال سنة 2015قدر بـ 13915 مليون دولار نتيجة الصدمة النفطية سنة 2014 التي أدت لانخفاض الصادرات النفطية إلى حوالي النصف،

ثم ارتفع العجز سنة 2016 إلى 17063 مليون دولار، لينخفض في سنة 2017 إلى 11194 مليون دولار نتيجة للارتفاع الطفيف في الصادرات، ومن المتوقع أن يتعمق هذا العجز في السنوات الموالية إذا بقيت أسعار النفط في الانخفاض.

الجدول رقم06 : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763
مجموع الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51702	47089	45957
الميزان التجاري	16580	26242	21490	11065	4306	-13915	-17063	-11194

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2018/10/07 ، على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

4. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية: أدى الانخفاض في أسعار النفط إلى التراجع السريع في الاحتياطات المالية إلى 90 مليار دولار في نهاية ماي 2018، نزولا من 97.5 مليار دولار نهاية 2017، و194 مليار دولار في نهاية جوان 2014 وهذا بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الذي يحتم على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجز المستقبلي، وذلك ما حدث من خلال إصدار سندات الدين المحلية كخطوة أولى في إطار ما يعرف بسندات التمويل غير التقليدية، أما الخطوة الثانية وضع الميزانية العمومية الذي أدى إلى العودة للمديونية الخارجية بإقدامها على طلب قرض من البنك الإفريقي للتنمية بـ 900 مليون يورو (1.04 مليار دولار) مع نهاية سنة 2016 لتمويل مشاريع بمجال الطاقة وهو أول قرض خارجي للبلاد منذ نهاية التسعينيات.[10] والتي سوف تزداد في المستقبل إذا بقيت الأسعار في مستويات متدنية، بعدما سجلت الجزائر سابقة فريدة في تاريخ الدول بقيامها بالتسديد المسبق للمديونية والتخلص من آفاتها.

الجدول رقم 07: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	السداسي1/2017
إجمالي الدين الخارجي	5.560	4.405	3.676	3.396	3.735	3.021	3.849	3962

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25 ، مارس2014 ، ص 16.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40 ، ديسمبر2017 ، ص 16.

5. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار والقدرة الشرائية : يعتبر سعر النفط من المحددات الرئيسية لقيمة العملة الوطنية، وبمجرد انهيار الأسعار تتهاوى قيمة الدينار الجزائري، حيث بلغ 110.96 و 125.32 دينار جزائري مقابل دولار والأورو على الترتيب خلال سنة 2017 ، بعدما كان 74.40 و 99.19 دينار جزائري مقابل الدولار والأورو على التوالي خلال سنة 2010 . وانخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1.36%. وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار مقابل الدولار الأمريكي بـ 110.96 دولار/دينار في عام 2017 مقابل 109.47 دولار/دينار في عام 2016. وانخفض متوسط سعر صرف السنوي للدينار مقابل الأورو بنسبة 3.42% في عام 2017 مقارنة مع عام 2016، اجتاز من 121.18 أورو/ دينار في عام 2016 مقابل 125.32 أورو/دينار في عام 2017.[11] ورغم أن هذا الانخفاض قد يكون متعمد من طرف البنك المركزي لتعويض الخسارة التي تتعرض لها المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن انهيار أسعار النفط، إلا أن قيمة

الدينار من المتوقع أن تنخفض لاحقا إذا استمر تدهور أسعار النفط، وكما هو معروف فان الدينار المنخفض سيرفع أسعار المنتجات المستوردة المعروضة في السوق الوطنية وخاصة المواد الأساسية الاستهلاكية غير المدعمة من قبل الدولة، مما يعني تدني القدرة الشرائية للمستهلك، وارتفاع في نسب التضخم السنوية وما قد ينجر عنها من اضطرابات مجتمعية مجهولة العواقب.

الجدول رقم 08: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	74.40	72.85	77.55	78.15	80.56	100.46	109.47	110.96
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو	99.19	102.22	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37 ، مارس2017 ، ص 20.

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2018/10/07 ، على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

رابعا: التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة الصدمة النفطية

اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من السياسات الاقتصادية المستعجلة والظرفية مست الخصوص سياسة الميزانية والصرف الأجنبي لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب منها:[12]

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثار تراجع أسعار النفط على النمو، مما كلفها النفاذ الكلي لإيرادات الصندوق في 2017.

- سمحت الجزائر بانخفاض قيمة الدينار الجزائري (ارتفاع في سعر الصرف الدينار مقابل العملات الدولية)، كإجراء يسمح برفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.

- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، وقد انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بـ % 8.8 ، حيث انخفض تقدير ميزانية التسيير بـ % 3.3 وانخفضت ميزانية التجهيز بـ % 16 وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات، مع فرض رخص الاستيراد على الكثير من المنتجات وخفض التوظيف في القطاع العام وكذا بعض الإجراءات ذات الآثار الاجتماعية.

- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب % 15 على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

- تضمين مشروع قانون المالية لسنة 2017 الكثير من الزيادات في الأسعار والضرائب والرسوم وهو ما جعل البعض يطلق علية قانون الضرائب وليس قانون المالية.

إن هذه السياسات التي اتخذتها الحكومة للحد من الآثار السلبية للأزمة غير ناجعة، وخير دليل على ذلك التأكل الكامل لرصيد صندوق ضبط الإيرادات في 2017 بعد ثلاثة سنوات ونصف من بداية الأزمة النفطية. وعليه، تحتاج الجزائر في هذا الظرف الصعب إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر استقرارا واستدامة، وبالتالي لابد على صناع القرار في

الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي، بالتوجه نحو استثمارات في قطاعات تكون ضمن الميادين التي يمكن أن تستفيد فيها الجزائر من مزايا نسبية(السياحة، الفلاحة)، تساعدها على اكتساب مزايا تنافسية لمنتجاتها.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات

تتزايد أهمية هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به سواء على مستوى المؤسسة، من خلال إشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال، وعلى المستوى الكلي بالمساهمة في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات الذي يعتبر أهم معيار لتحديد درجة تطور بلد ما.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تخلق مناصب شغل، ومن أهم خصائص هذه المؤسسات قدرتها على استيعاب قدر كبير من العمالة. ولا شك أن التطور المستمر الذي عرفته هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل خصوصا في هذه المرحلة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع في معدلات البطالة خاصة بين فئة الشباب.

الجدول رقم09 : تطور مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوحدة: عامل

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	'2017
الم ص م الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2511674	2578279
الم ص م العامة	48656	48086	47375	48256	46567	43727	29024	23679
المجموع	**1625686**	**1724197**	**1848117**	**2001892**	**2157232**	**2371020**	**2540698**	**2601958**

المصدر: أحمد غراب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص162.

bulletin d'infirmation statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°20,n°22, n°24,n°26, n°28, n°30,n°31.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010 – 2016 حيث بلغت 2540698 منصب شغل في سنة 2016 بزيادة قدرت بـ 56.28% مقارنة بسنة 2010. كما نلاحظ أيضا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحتل المركز الأول في توفير مناصب الشغل والذي بلغ 2511674 منصب شغل في سنة 2016 بنسبة ارتفاع تقدر بـ 56.27 %مقارنة مع سنة2010 ، وذلك راجع إلى إنشاء المؤسسات والمقاولات الخاصة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية لم تعرف أي تطور في زيادة عدد مناصب الشغل، فهي في انخفاض مستمر والسبب في ذلك راجع إلى الخوصصة، حيث انخفضت من 48656 منصب شغل إلى 29024 منصب بنسبة قدرت بـ 40.35%.

وفي نهاية النصف الأول من عام 2017 ، بلغت القوة العاملة الإجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2601958 عامل منهم فقط 679 23 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي القوى العاملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد نمى بنسبة 4.58% بين النصف الأول من عام 2016 والنصف الأول من عام 2017[13] .

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

يشكل نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبا معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويوضح لنا الجدول الموالي تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني لهذه المؤسسات للفترة 2010 - 2016 .

الجدول رقم 10: تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 2010 – 2016

الوحدة: مليار دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة القطاع العام في الناتج	827.53	923.34	793.38	893.24	409.0	716.10	831.32
%	**15.02**	**15.23**	**12.01**	**11.7**	**15.77**	**25.35**	**28.75**
مساهمة القطاع الخاص في الناتج	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	2184.1	2108.35	2059.70
%	**84.98**	**84.77**	**87.99**	**88.3**	**84.23**	**74.65**	**71.25**
المجموع	5509.21	6060.8	6606.404	7634.43	2593.1	2824.45	2891.02

المصدر: - bulletin d'infirmation statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°20,n°22, n°24,n°26, n°28, n°30 (2011-2017)

يتضح من خلال الجدول رقم 10 أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تزايدت بشكل مستمر إلى غاية 2013 حيث انتقلت من 5509.21 مليار دينار جزائري في سنة2010 إلى7634.43 مليار دينار جزائري، ثم انخفضت من 2593.1 إلى 2891.02 مليار دج خلال الفترة 2014 – 2016، بسبب انخفاض أسعار النفط.

كما نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يمثل المساهم الأكبر في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث ساهم بالمتوسط خلال الفترة 2010 – 2016 بنسبة قدرت بـ 82.31 %، نظرا لهيمنة هذا القطاع على فروع النشاط الرئيسية (البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات...)، بينما مساهمة القطاع العام لم تتعد في المتوسط ما نسبته 17.69%.

وتوضح معطيات الجدول الارتفاع المستمر في نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث كانت النسبة 84.98 % في سنة 2010 واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 بنسبة % 88.30 إلى أن وصلت إلى 71.25 % في سنة 2016. في الربع الثاني من عام 2017 ، نمى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% مقارنة بالربع نفسه من عام 2016. وظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات مستقرا عند 2.1 % في الربع الثاني من 2017 مقارنة بـ 3.5% في نفس الفترة من عام 2016.[14]

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات

لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خلق القيمة المضافة بشكل مستمر ومتطور، حيث كان القطاع الخاص يساهم في سنة 2010 بحوالي 4681.68 مليار دينار أي بنسبة 84.98%، بينما ساهم القطاع العام بقيمة 827.53 مليار دينار أي بنسبة 15.02% خاصة في مجال الزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات والتجارة. وأصبح في سنة 2015 يساهم بـ 7924.51 مليار دينار أي بنسبة85.78% . وأما القطاع العام، فقد حقق قيمة 1313.36 مليار دينار أي بنسبة 14.22%، وهذا ما يشير إلى الأهمية التي أصبحت تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق الثروة للمجتمع، وكذا توجه الاقتصاد الجزائري نحو التركيز على هذا القطاع لتحقيق التنمية بشكل عام، بحيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ساهمت بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، وهذا في كل مجالات النشاط الاقتصادي وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ويعود هذا إلى خوصصة المؤسسات العمومية ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 11: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

الوحدة: مليار دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م ص م قطاع عام	827.53	923.34	793.38	893.24	1187.93	1313.36
%	**15.02**	**15.23**	**12.01**	**11.70**	**13.9**	**14.22**
م ص م قطاع خاص	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51
%	**84.98**	**84.77**	**87.99**	**84.30**	**86.1**	**85.78**
المجموع	5509	6061	6606	7634	8527	9237.87

المصدر:

bulletin d'infirmation statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°30 ,année 2016. P 42.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات

لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لنشاط التصدير لتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، لأن اعتمادها الكبير على صادرات المحروقات حيث يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني بسبب التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق الدولية له، وما يمكن أن تحدثه من صدمات اقتصادية تؤثر على توازناتها الاقتصادية، وتعتبر المحروقات من جهة أخرى ثروة مآلها الزوال، الأمر الذي يستدعي البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات التي لا تزال تهيمن على صادراتها رغم الجهود والتدابير المتخذة من قبل السلطات لتنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات. ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع الاقتصاد الوطني.

1. واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات يعتبر تحدي كبير في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على صادرات المحروقات، مما يستوجب العمل على إيجاد البديل الأمثل لتفادي الوقوع في كارثة قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني.

قبل تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الإجمالية للجزائر، من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات.

تبين معطيات الجدول رقم 12 هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية على طول الفترة، إذ تتعدى نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية 97 % خلال الفترة 2010 – 2013 و 94% خلال الفترة 2014 – 2017 في حين لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات 3% في خلال الفترة 2010 - 2013 و5% خلال الفترة 2014 -2017، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على الأحادية في التصدير. وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوربي على المنتجات الوطنية.

سجل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة المحروقات خلال الفترة 2010 -2013، في حين سجلت صادرات المحروقات انخفاض خلال عام 2015، حيث بلغت حصتها من إجمالي الصادرات 94.54% وبنسبة انخفاض بلغت 45.78% مقارنة بعام 2014. ثم استمرت في الانخفاض خلال العام 2016، حيث شكلت 93.84٪ من إجمالي حجم الصادرات، وانخفضت بنسبة 17.12% مقارنة بعام 2015. أما في سنة 2017 ارتفعت بشكل طفيف إلى 32873 مليون دولار مقارنة بـ 28246 مليون دولار سنة 2016 بنسبة 16.38 %.

تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية، حيث سجلت فقط 5.46% من إجمالي حجم الصادرات في سنة 2015، أي ما يعادل 2063 مليون دولار، بانخفاض قدره 20.1% مقارنة بعام 2014 ، كما بلغت 5.93% فقط من إجمالي حجم الصادرات سنة 2016، أي ما يعادل 1780 مليون دولار، بانخفاض قدره 13.71% عن عام 2015. وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تناقص الطلب العالمي على الصادرات الكلية للجزائر عامة وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة.

الجدول رقم 12: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات 2010 – 2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1890
%	**2.67**	**2.81**	**2.87**	**3.28**	**4.11**	**5.46**	**5.93**	**5.44**
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	32873
%	**97.33**	**97.19**	**97.13**	**96.72**	**95.89**	**94.54**	**94.07**	**94.56**
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2018/10/07 ، على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

ويتضح جليا ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى.

2. التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها وتركيزها على المحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية لأن الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول غير المصدرة للنفط كبير، لأنها تعمل على تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات.

جدول رقم 13: تطور التركيب السلعي خارج المحروقات 2010– 2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الحصة%	التطور%
المواد الغذائية	315	355	315	402	323	235	327	348	1.13	6.42
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	37	0.29	-13.1
المواد نصف مصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	1348	4.5	4.77
التجهيزات الصناعية	30	35	32	28	16	19	53	74	0.18	37.04
السلع الاستهلاكية	30	15	19	17	11	11	18	20	0.06	5.26

الطاقة والتشحيم	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	32864	93.84	16.45
المجموع	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	34763	100	15.78

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2018/10/07، على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

انطلاقا من الجدول أعلاه، نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات ليست متنوعة بدرجة كافية وهذا راجع لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية الكلية أي بنسبة 93.84 %، كما أنها تتكون من نفس التركيبة لعدة سنوات. حيث شكلت الصادرات خارج المحروقات 6.16% في 2016، وتشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا في: المواد نصف مصنعة التي تحتل الصدارة في هذا المجال مقارنة بالسلع الأخرى حيث تمثل 4.5% من إجمالي الصادرات، ثم السلع الغذائية بحصة 1.13% أي ما يعادل 327 مليون دولار. وتأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة بحصة 0.29 % أي ما يعادل 84 مليون دولار، وفي الأخير تأتي السلع الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي بـ 0.18% و 0.06%.

كما تشير الإحصائيات إلى مساهمة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات، حيث لم تتعدى نسبة المساهمة ما مقداره 6.16 % من إجمالي الصادرات سنة 2016، وهي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا ما تم مقارنتها بدول نامية أخرى. وعموما تعد هذه النسبة دليلا واضحا على فشل الحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

وبالنظر إلى التنوع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغير والمتوسطة، ومع الأخذ في الحسبان توزيع عددها والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية،.لذلك لابد على السلطات الوصية على ترقية تنافسية المنتوج الوطني لاختراق الأسواق الأجنبية، إلا أن ذلك مرهون بشرط استيفاء متطلبات التنافسية الدولية.

ويعود تأخر دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية إلى طبيعة تنظيمها الذي يقلل من قدرتها التنافسية أمام المؤسسات الكبيرة بسبب عدة عوامل أهمها:[15]

- غياب إستراتيجية واضحة المعالم للتصدير في ظل التشابك الكبير بين الأسواق الوطنية والخارجية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- التكاليف الكبيرة التي يتطلبها التشخيص ودراسة الأسواق الخارجية والتي تتعدى قدراتها المالية.
- التكاليف الكبيرة لتشكيل وتسيير قنوات التوزيع في الأسواق الخارجية.
- إهمال عامل الجودة فيما يخص المنتجات المخصصة للتصدير الأمر الذي يضعف من قدرتها على المنافسة.
- صعوبة الحصول على القروض اللازمة لتمويل النشاط الدولي والتي تكون غالبا حكرا على المؤسسات الكبيرة
- التكاليف المرتفعة في تكوين الإطارات المتخصصة في التجارة الخارجية.

خاتمة

على غرار الاقتصادات النفطية تحاول الجزائر جاهدة تنويع صادراتها والخروج من دائرة التبعية النفطية، إلا أنها تبقى تعاني من اختلالات هيكلية عديدة أثرت على استقرارها الاقتصادي، ويظهر ذلك جليا كلما تجددت الصدمات النفطية، فيعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بديلا يمكن الاعتماد عليه في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– نتائج الدراسة

لقد توصلنا إلى عدة نتائج في هذا البحث يمكن أن نجملها في ما يلي:

– سعى المشرع الجزائري إلى مسايرة التطورات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واقعي من خلال إصدار القانون رقم 17 – 02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2017 بهدف تحديد تدابير الدعم لها فيما يتعلق بإنشاء هذه المؤسسات واستدامتها.

– شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا ومستمرا سواء من حيث عدد المؤسسات أو كثافتها، إلا أن عدد وكثافة هذه المؤسسات قليلين وغير كافيين مقارنة بمتوسط الكثافة المعتمدة عالميا، فلم تتعد كثافة هذه المؤسسات نصف المتوسط العالمي.

– لقد أثرت الصدمات النفطية كثيرا على أداء الاقتصاد الجزائري على كل الأصعدة حيث تبين جليا مدى هشاشة توازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية.

– يبقى حجم الصادرات خارج المحروقات ضئيل جدا لا يتعدى في غالب 5 % من إجمالي الصادرات، ويمثل ذلك تحديا للسلطات للبحث عن قطاعات يمكن أن تنافس فيها في الأسواق الدولية خاصة في قطاع الفلاحة والقطاع السياحي وبعض القطاعات التحويلية.

– رغم إصدار القوانين التوجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة لها وتفعيل علاقتها بالتصدير من أجل تقليص التبعية لقطاع المحروقات على إثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي، إلا أن هذه المؤسسات لم تصل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بسبب غياب المناخ التنافسي والكفاءة الاقتصادية أمام نظيراتها من الدول المتطورة.

– توصيات البحث.

في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر، نقترح بعض التوصيات حتى يتمكن القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال:

– ضرورة مضاعفة عدد هذه المؤسسات في الجزائر حتى تصل إلى المعايير العالمية حتى تستطيع تأدية الدور المنوط بها في مجال التشغيل وخلق القيمة المضافة وتنويع الصادرات.

– تقوية القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق العالمية بإنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية.

– توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق المحلية كالتمور وزيت الزيتون وغيرها.

– إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمختلف قطاعاتها (صناعية، زراعية، خدماتية...) وتسهيل عملها على المستوى الوطني والدولي بانتهاج إستراتيجية اقتصادية واضحة للاقتصاد الوطني لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– تحسين المركز التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق العالمية والقيام بالتصدير من خلال إنشاء الشباك الوحيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجه منتجاتها للأسواق الأجنبية ومرافقتها في الجوانب المالية والتنظيمية والإدارية في الأسواق الدولية.

– ضرورة وجود إرادة ودعم سياسي واقتصادي لهذا النوع من المؤسسات وخاصة المصدرة منها بما لا يتعارض مع قواعد اتفاقيات التجارة العالمية من خلال إزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تقيد قدرة المؤسسات على التصدير بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية.

الهوامش

[1] القانون رقم 17 - 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، المادة 5، ص5.

[2] القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، المادة 5- 6-7، ص6.

[3] القانون رقم 17 - 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، المادة 5، ص5.

[4] صالح صالحي، أساليب تنمية المؤسسات ص وم في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصادية، العدد3 / 2004، سطيف، ص25 .

[5] عماري جمعي، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع تطبيق على م، ص،وم، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، نوفمبر، 2010 ، ص7.

[6] علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر–تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية– ص 114. تاريخ الإطلاع 2018/10/15، على الموقع:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21692

[7] قندوز فاطمة الزهراء، تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والحلول لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية، جامعة البليدة، على الموقع:
http://platform.almanhal.com/Reader/Article/95335

[8] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام رقم 42 ، 2015 ، ص36

[9] الوزارة المالية، تقرير عرض قانون المالية لسنة 2016، ص 13.

[10] حسان جبريل، الجزائر... تناقض تقارير دولية عن المديونية يدعم السلطات، تاريخ الإطلاع 2018/10/10، على الموقع:
https://www.aa.com.tr/ar /1269327

[11] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2018/10/07 ، على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

[12] علي حميدوش، زهير بوعكريف، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[13] bulletin d'infirmation statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°31,nonmember 2017, p14..

[14] bulletin d'infirmation statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°31,nonmember 2017, p36.

[15] أحمد غراب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 135.